CCPR

الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.1
25 September 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

اللجنة المعنية بحقوق الانسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف
بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الانسان

الجزائر

١ - نظرت اللجنة في التقرير الاولي المقدم من الجزائر (CCPR/C/62/Add.1) في جلستيها ١١٢٥ و١١٢٨ ، المعقودتين في ٢٥ و٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، واعتمدت * التعليقات التالية:

ألف - مقدمة

٢ - تلاحظ اللجنة أن الحوار مع الوفد الجزائري كان بناء بصفة خاصة ، لأن الوفد سعى الى الاجابة على أسئلة الأعضاء بصراحة دون محاولة اخفاء الصعوبات . وهي توجه الشكر الى الدولة الطرف من خلال ممثلها لتقريرها الجيد ، الذي تم تقديمه في الموعد المحدد . ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن القوانين والأنظمة المتعلقة بتطبيق أحكام العهد . ولكن اللجنة تأسف لأن التقرير يتضمن القليل من المعلومات عن التطبيق الفعلي لمعايير حقوق الانسان . وهي تأسف أيضا لأن التقرير لم يبين العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق هذه المعايير . وأخيرا تلاحظ بأسف أنه لم يكن من الممكن أن يتضمن التقرير ، وقد تم تقديمه في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أية اشارة الى حالتي الطوارىء ، اللتين وصل الاخطار عنهما الى الأمين العام في ١٩ حزيران/يونيه وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ على التوالي .

* في الجلسة ١١٤٧ ، المعقودة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

باء - الجوانب الايجابية

٣ - وتلاحظ اللجنة بارتياح أن الجزائر قد صدقت على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الانسان أو انضمت اليها ، وبصفة خاصة العهد والبروتوكول الاختياري الأول له ، وأنها أصدرت الاعلان المنصوص عليه في المادة ٤١ من العهد . وعلاوة على ذلك ، أدرجت الجزائر في دستورها أحكاما مختلفة تتعلق بحقوق الانسان وعدلت عددا من النصوص التشريعية لكي تبرز المعايير الدولية لحقوق الانسان . وتلاحظ اللجنة أيضا بارتياح انشاء وزارة لحقوق الانسان حلت محلها فيما بعد هيئة وطنية لرصد حقوق الانسان .

جيم - العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق العهد

٤ - تلاحظ اللجنة أن الجزائر كانت ، عند تقديم التقرير ، تشهد عملية تحول نحو الديمقراطية . ومنذ ذلك الوقت ، ووجهت الجزائر بصعوبات جسيمة جمدت هذه العملية . وبناء عليه بحثت السلطات الجزائرية الوسائل والأساليب التي بدت لها ملائمة بغية منع القوى التي اعتبرتها معادية للديمقراطية من اغتنام الاجراء الديمقراطي للإضرار بالديمقراطية . وكان من بين التدابير التي اتخذت في هذا الصدد اعلان حالتين للطوارىء وايقاف العملية الانتخابية .

دال - مواضع القلق الأساسية

٥ - تعرب اللجنة عن قلقها بصدد ارجاء العملية الديمقراطية ، وبصفة عامة ، بصدد تجميد الأجهزة الديمقراطية . وهي قلقة لارتفاع عدد حالات الاعتقال (٨٠٠ ٨) واساءة استخدام الأسلحة النارية من قبل الشرطة لتفريق المظاهرات . وتعرب اللجنة عن الشكوك التي تساورها فيما يتعلق باحترام سلامة الاجراءات القانونية ، لا سيما أمام المحاكم العسكرية ، وفيما يتعلق بالاحتمالات الحقيقية لإعمال الحق في محاكمة عادلة ، وبالحالات العديدة من التعذيب وسوء المعاملة التي عُرضت عليها ، وبالقيود على الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة . وترى اللجنة أيضا ، على ضوء حكم المادة ٦ الذي يطالب الدول الأطراف ان لم تكن قد ألغت عقوبة الاعدام بقصرها على أشد الجرائم خطورة ، أن فرض عقوبة الاعدام على جرائم ذات طابع اقتصادي يتناقض مع العهد .

٦ - وتأسف اللجنة أيضا لكثرة حالات التمييز ضد المرأة ولعدم الاعتراف بالأقليات ، لا سيما البربر .

هاء - اقتراحات وتوصيات

٧ - توصي اللجنة بأن تضع الجزائر حدا في أسرع وقت ممكن للحالة الاستثنائية التي تسود داخل حدودها وبأن تسمح لجميع الأجهزة الديمقراطية باستئناف العمل في ظروف من العدل والحرية . وتسترعي انتباه الدولة الطرف الى أن العهد لا يسمح بالانتقاص من حقوق معينة حتى في حالات الطوارىء ومن ثم فان أي تجاوزات تتعلق ، ضمن أمور أخرى ، بالحق في الحياة وبالتعذيب وبالحق في حرية الوجدان والتعبير هي انتهاكات للعهد لا ينبغي السماح باستمرارها . وتأمل اللجنة أن تجري الدولة الطرف تقييما لتطبيق أحكام العهد بعد كتابة التقرير وتود أن تبقى على اطلاع مستمر على أية تغييرات في الحالة وأية تطورات تحدث في المستقبل .

- - - - -